نص ردن

▪ علاء حسن

مطلوب رجال دولة

الساحة السياسية العراقية، تعيش هذه الأيام ومع قرب الانسحاب الأميركي حالة من احتدام الصراع بين الأطراف المشاركة في الحكومة ، وواقع الحال ينذر بعواقب وخيمة ، فالتركمان مثلا أعلنوا انهم بحاجة الى حماية امنهم، والدعوات لتشكيل اقليم في محافظة صلاح الدين مستمرة ، والعلاقة بين رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي تسير نحو المجهول ، بحسب تصريحات اعضاء من ائتلافي الزعيمين ، ومن المظاهر الأخرى السائدة هذه الايام السعي نحو اعادة الاصطفافات الطائفية والتحرك نحو دول الجوار لحماية جهات ، طالما اعلنت انها تعاني الاقصاء والتهميش .

تصريحات النواب عن التخندقات والاصطفافات تثير في نفوس ابناء الشعب القلق والمخاوف ، وتجعلهم يفقدون بصيص الأمل في استقرار اوضاعهم الامنية وتلبية مطالبهم ، لان العملية السياسية تسير بقدم واحدة ، وهي اليوم بأمس الحاجة لاكثر من عكاز ، لانقاذها من الوقوع في منزلق خطير ، لان القادة السياسيين ، وبعضهم يشغل مواقع مهمة في الحكومة ، حشدوا قواعدهم الشعبية لاستخدام "الكركات" لحفر الخنادق الطائفية ، والتمترس في خطوط المواجهة، لصد اي اعتداء من الطرف الآخر ، وعلى هذه الأنغام النشاز والإيقاع السريع ، اكد ائتلاف دولة القانون ان رئيس مجلس النواب يسعى ليكون زعيما للسنة ، عبر قيادة القائمة العراقية الممثلة لهذا المكون بعد ان فقد إياد علاوي قدرته على قيادة قائمته ، ولم يستطع الحفاظ على تماسك وحدتها.

أما نواب القائمة العراقية فيرون في انفراد المالكي واستحواذه على السلطة وهيمنة حزبه على المؤسسة العسكرية خير دليل على اعادة الديكتاتورية، وإلغاء مبدأ التداول السلمي للسلطة في العراق، وتقويض الديمقراطية، وقلعها من جذورها بممارسات استبدادية من ابرزها التخلي عن تطبيق الدستور، ومصادرة حق المحافظات في تشكيل الأقاليم. وفي ظل هذا السجال المستمر منذ قرابة عام، لم تنفع اتفاقية اربيل، واجتماعات القادة السياسيين، وتقاسم الوزارات السيادية والخدمية في التخلي عن الخلاف القائم ، لان بعض السياسيين مازالوا ينظرون الى الواقع العراقي بعقلية سنوات الاحتقان الطائفي ، ونشاط فرق الموت والذبح على الهوية، وواقع بهذه الصورة لا ينفع معه استخدام ألف عكاز محلي او مستورد .

قبل ان تعلن الأطراف المشاركة في الحكومة الشروع بتنظيم حملات شعبية لحفر خنادقها الخاصة ، بات من الضروري لإنقاذ العراقيين من معاناتهم اليومية ، والتخلص من تداعيات الصراع السياسي ، استيراد رجال دولة يجيدون تطبيق الدستور ويعملون بموجبه ، وتكليفهم بإعطاء الدروس والمحاضرات للمتصارعين من الزعماء والقادة ليحسنوا التعامل مع ابناء شعبهم ، ليضمنوا الحصول على اصواتهم في الانتخابات المقبلة ، وفي كل الاحوال سيكون رجل الدولة المستورد افضل من المحلي ، لانه ليس منتميا لطائفة معينة ، وليست لديه الرغبة في حفر الخنادق ، والمشكلة الوحيدة المعرقلة لعمله غموض بعض المواد الدستورية ، وعجزه عن تعديلها بعكاز مستورد من دول معروفة بأنظمتها الديمقراطية العريقة.

علي الأديب: المجتمع مصابٌ بتصحّر فكري بسبب منحى عدواني لقيادات سياسيةٍ

□ بغداد / متابعة المدى

انتقد وزير التعليم العالي علي الأديب ما وصفه "المنحى العدواني" الذي اتخذته بعض القيادات السياسية في البلد ما أثر سلباً على المجتمع.

وذكر الأديب خلال كلمة له في المؤتمر الدولي الأول للبيئة الذي عقدته جامعة كربلاء أمس الثلاثاء:أن التصحر الفكري الذي أصاب المجتمع هو بسبب المنحى العام الذي قادته قيادات سياسية من خلال الكيد والحقد والعدوان إزاء الآخر سواء داخل العراق أم خارجه.

وقال:هذا المنحى عقد العلاقة بين العراق وأبنائه وبين العراق ودول الجوار وبينه وبين الهيئات الدولية وهذه "بيئة ملوثة" ،مضيفاً:" أننا عندما نبحث عن طرائق لعلاج التلوث البيئي علينا أن نعالج الإنسان العراقي الذي أصيب بالتلوث هو الآخر ما أثر على سلوكه الاجتماعي العام. وأشار الأديب الى أن الطلبة والجامعة يجب ألا يتأثرا بصيحات في الشارع "ملوثة"، ولا يمكن للشارع أن يقود الجامعة بل العكس هو الصحيح وأن الجامعة هي من تقوم بتنقية أجواء المجتمع والشارع.

وبين الأديب:أن العراق اليوم في آخر الركب العالمي الحضاري بعد أن كان هو الحضارة، متطرقاً للآثار التي نجمت من الحروب التي مرت على العراق في تلوث بيئته. وقال:إن هناك مساحات كبيرة بين العراق وإيران زرعت بالألغام وراح ضحيتها الكثير من أبناء البلد وتحتاج الى فرق متخصصة للخلاص منها وأن الحروب لوثت البيئة بشكل كبير وخاصة في البصرة والناصرية ما سبب ارتفاع في حصيلة الولادات المشوهة وأمراض السرطان . وختم الأديب بقوله:"اننا وبعد الاطلاع على تجربة جامعة روسية في التخلص من التصحر اقترحنا على الحكومة المحلية في كربلاء إنشاء مدينة صحراوية على مشارف الصحراء في كربلاء لتكون نموذجاً لباقي المحافظات وبخبرة هذه الجامعة الروسية . من جانبه قال الدكتور حسن الغانمي رئيس جامعة كربلاء:ان المؤتمر ضم أكثر من خمسين بحثاً من جامعات العراق المختلفة ولم تكن هناك مشاركة دولية فيه تمحورت هذه البحوث حول معالجة التلوث البيئي والتصحر في العراق بشكل عام وكربلاء بشكل خاص. وفي سياق مختلف قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن يكون قبول الطلبة العراقيين الوافدين من خارج العراق في الجامعات الحكومية مجاناً ، للناجحين في الاختبار فقط بعد إجراء المقاصة العلمية في الكليات وللاختصاصات كافة. ونقل بيان للوزارة تلقت "المدى" نسخة منه أمس الثلاثاء عن المدير العام لدائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة خميس الدليمي قوله: إن وزارة التعليم العالي عمدت الى وضع ضوابط جديدة لطلبة الدراسات الأولية العراقيين الوافدين من خارج العراق ، وللمراحل كافة بهدف ضمان انسيابية العمل. وأضاف الدليمي: أن الضوابط نصت على أن يكون قبول الطلبة العراقيين الوافدين من خارج العراق في الجامعات الحكومية مجاناً، للناجحين في الاختبار فقط بعد إجراء المقاصة العلمية في الكليات وللاختصاصات كافة وهذا يشمل جميع المراحل الدراسية.

وأوضح ان الطلبة الراسبين في الاختبار سينقلون الى الكليات الحكومية والأهلية وفقاً لقناة التعليم الموازي التي تقضي بدفع أجور ما يعادل نحو ثلثي الأجور في التعليم الأهلي في العراق بالنسبة للمراحل فوق الأولى ، أما طلبة المرحلة الأولى الذين رسبوا في الاختبار فسيقبلون في الكليات العراقية بحسب الحدود الدنيا لمعدلاتهم وسنة تخرجهم.

ممثل منظمة اليونسيف: تسجيلُ أعلى درجات التسرب عند طلبة المدارس

□ بغداد / المدى

كشف ممثل منظمة اليونسيف في العراق سلام عدنان أن البلاد لا تزال تسجل حسب تقارير منظمات عالمية ومحلية أعلى درجات التسرب عند طلبة المدارس عازياً ذلك إلى تدني المستوى المعيشي للبعض منهم .

وقال مساعد ممثل منظمة اليونسيف في العراق سلام عدنان في حديث صحفي امس الثلاثاء: بالرغم من أن التسجيل في المرحلة الأولى كانت نسبته جيدة والتي وصلت بحدود ٨٥٪ من كل الأطفال .

وأضاف عدنان :كان من المفترض أن يسجلوا في المرحلة الأولى لكن التسرب لا يزال كبيرا جداً إلى درجة بحيث ١٩٪ من هذه النسبة يسجلون في الثانوية بسبب الضعف المادي، مشيراً الى أن لدى العراق الآن ثلاثة ملايين و خمسمئة طفل مضطرين للمعيشة بأقل من ٢٥٠٠ دينار يوميا.

وأكد عدنان: ضرورة أن يكون هنالك تسريع في صياغة وسن قانون يحمي ويضمن حقوق الأطفال والأمر الثاني ضرورة تخصيص الاستثمارات بهذه الفئة وضرورة الاستثمار في الخدمات لهم وضرورة تخصيص كل ما يحتاجونه.

ومن جانبها جددت لجنة الثقافة والإعلام النيابية سعيها مع اللجان المعنية في مجلس النواب لتسريع إقرار قانون حق الطفولة في العراق وتعتقد بأن التراشق والحروب الكلامية بين الساسة قد ساهم بشكل أو بآخر في إرباك العقول الصغيرة.

وقال عضو لجنة الثقافة والإعلام النيابية النائب علي الشلاه أمس الثلاثاء: أن البرلمان سيحاول مع الإخوة في اللجنة إلى دعم فكرة تسريع القانون والى إقناع هيئة الرئاسة بأن يدرج سريعاً على جدول الأعمال مؤكداً أن السياسيين والإعلاميين أوقعوا الأطفال في إرباك كبير حيث أن هناك قصف من الكلام والحروب غير المعلنة داخل وسائل الإعلام تؤثر على نفسية الطفل حتى على طريقة لعبه.؟ وكان العراق قد أنضمّ عام ١٩٩٤ لاتفاقية حقوق الطفل واكتفى حينها بجعل الطفولة حقاً ضمن نصوصه القانونية ثم اتجه إلى تأطير تلك النصوص وتعديلها ضمن قانون خاص بالطفل العراقي والأخير لا يزال يراوح مكانه في أروقة مجلس النواب .

موظّفون على حافة التقاعد: نعيش هاجس ضآلة الراتب

□ ميسان / رعد الرسام

في جلسة مقهى جمعتني مع مجموعة من الأصدقاء بضمنهم موظفون حكوميون ومتقاعدون ، رمقني صديقي ابو ياسمين الذي دأبت على ممازحته ، بنظرة ثاقبة مستنكرة من خلف نظارته الطبية فيما ارتسمت على وجهه ملامح الاستغراب المشوب بالانزعاج حين سألته عن موعد إحالته إلى التقاعد، مكتفيا بالرد بلهجة عامية (فال الله ولا فالك ، يمعود بيش تطلبني) .. تخوف صديقي من التقاعد عن العمل غدا هاجسا يوميا مزعجا تعيشه شريحة واسعة من موظفي الدولة الذين اقترب موعد إحالتهم على التقاعد لإكمالهم السن القانونية او سنوات الخدمة المحددة لذلك ، وكثير من هؤلاء يحاولون مخادعة أنفسهم ويتمنون ان تتوقف الأرض عن الدوران ويتوقف الزمن كي لا يشهدوا يوم الإحالة على التقاعد الذي يصفه جلهم باليوم المشؤوم الذي يقرع فيه جرس ختام مشوار الحياة العملية وبداية ايام الموت البطيء الموزعة بين جدران البيوت وأرائك المقاهي .

كريم جاسم ،الموظف في أحدى الدوائر الرسمية ولديه خدمة قاربت ٢٨ سنة قال لـ "المدى" ان مبعث هواجس أقرانه من الموظفين القدامى هو ضآلة الرواتب التقاعدية التي سيتقاضونها بعد سنوات أفنوها في خدمة الدولة بحسب وصفه مضيفا " بالرغم من انني والحمد لله امتلك دار سكن متواضعة تؤويني وعائلتي المكونة من ٧ أفراد وبالتالي لا ادفع نصف راتبي للإيجار كبعض زملائي الموظفين ، فان الراتب الذي أتقاضاه حاليا بالكاد يسد متطلبات الأسرة في ظل ارتفاع السلع والخدمات، لذا فانا غالبا ما يشغلني التفكير بالكيفية التي سنعيشها في حال إحالتي على التقاعد بربع راتبي الحالي ".

من جهته علق الموظف ابو سلمان على مقدار الراتب التقاعدي الذي سيتقاضاه الموظفون بعد سنوات خدمتهم الطويلة بالقول " الحكومة ترمينا للعطالة بدراهم معدودة " مشيرا الى ان الغالبية العظمى من صغار الموظفين يصلون لمرحلة التقاعد بلا رصيد مالي معتبر يمكنهم من افتتاح مشروع عمل جديد كون الراتب الوظيفي قليلا ، ناهيك ان معظمهم يخرج من الخدمة الطويلة بحزمة من الأمراض المزمنة وبجسد منهك لا يقوى على تحمل جهد العمل في ميادين جديدة بحسب وصفه . فيما قال عديد الموظفين الذين تماثل أوضاعهم أوضاع كريم وابو سلمان أن ما يشغل تفكيرهم بخصوص الإحالة إلى التقاعد عدا محدودية الراتب هو كيفية قضاء الوقت ، في مدينة تفتقر لمرافق الترفيه كمدينة العمارة ، و يقول الموظف علوان جبير إن زملاءه الذين تقاعدوا قبل اشهر يقضون نهاراتهم بين التسكع في الشوارع والأسواق أوالجلوس في المقاهي ولعب الدومينو متابعا " بالتأكيد ستكون حالي مثل حالهم بعد احالتي للتقاعد ، فهنا لا يوجد مركز اجتماعي او ترفيهي خاص بالمتقاعدين والمدينة تفتقر لأماكن الاستجمام كما اننا لا نملك المال اللازم للسفر الى الخارج والسياحة في بلاد العالم المتحضر او افتتاح مشروع عمل كما هو حال القلة من المتقاعدين من ذوي الدرجات الوظيفية العليا " من جهته طالب صباح النصيراوي الحكومة بشمول المتقاعدين بالتأمين الصحي وافتتاح جمعيات استهلاكية خاصة بهم مع رفدها بالسلع والبضائع المدعومة .

الكثير من أمثال هؤلاء الموظفين الذين يؤرقهم هاجس التقاعد ، يشككون بمصداقية تصريحات مسؤولي الجهات المتخصصة في الحكومة بشقيها التشريعي والتنفيذي فيما يخص الوعود بزيادة رواتب المتقاعدين ، احد الموظفين وصف تلك الوعود بالمخدر لإلهاء المتقاعدين وإسكات اصواتهم المطالبة بزيادة الرواتب التقاعدية مضيفا " منذ فترة طويلة ونحن نعيش على أمل ان ينفذ المسؤولون في الحكومة الوعود التي دأبوا على اطلاقها بين الحين والآخر بخصوص زيادة الرواتب التقاعدية وحتى لو تحققت فنحن نتوقع ان تكون زيادة بسيطة لا تلبي الطموح ، نحن نطالب بان يحتسب الراتب التقاعدي على أساس نسبة ٨٠٪ من الراتب الكلي لا من الاسمي فقط كما هو معمول به الآن".

مسؤولون في بابل يعترفون بوجود فساد مالي في العقود الحكومية

□ بابل / إقبال محمد

أكد عدد من المسؤولين ان هناك فسادا ماليا وإداريا في تمديد العقود الحكومية من خلال وضع مدد اضافية او زيادة الاموال المخصصة للمشاريع المنفذة ناتجة عن قلة خبرة الشركات و عدم وجود تخطيط متكامل لها كونهم غير مؤهلين فنيا وماليا لتنفيذ المشاريع الحكومية مما سبب ضررا كبيرا للاقتصاد العراقي.

واكد المهندس حامد الملي رئيس لجنة الاعمار في مجلس محافظة بابل ان الكثير من الشركات والمقاولين نفذوا مشاريع في المحافظة وهم غير مؤهلين فنيا وماليا ما سبب تلكؤ الأعمال وطلب مدد اضافية و مبالغ جديدة على المشاريع المنفذة بسبب عدم الدقة والتخطيط في اعداد الكشوفات الخاصة بالمشاريع وكانت النتيجة اهدار الوقت والجهد والاموال. واشار الى ان زيادة كلف المشاريع ووضع مدد اضافية هي فساد مالي يجب القضاء عليه. لذا قرر مجلس المحافظة اتخاذ اجراءات فورية وحاسمة للحد من هذه التجاوزات والفساد المالي. قائلاً ان معظم المشاريع يفترض ان تقدم خدمات حقيقية للمواطنين عند اتمامها في الوقت المتفق عليه الذي يضمن وصول الخدمات في وقت مقبول الا ان تمديد العقود يؤخر وصول تلك الخدمات ويلحق بالمواطنين اضرارا فادحة يضاف اليها تحملهم الاوضاع غير الطبيعية التي قد يفرضها تنفيذ بعض المشاريع الخدمية كالأنقاض وحفر الشوارع واغلاقها وما يترتب عنها من اوضاع طارئة وكل ذلك يشكل عبئا كبيرا على المواطن ويفرض ظروفا حياتية وبيئية غير مناسبة. بدوره قال المهندس الاستشاري ديكان عبد الامير من الطبيعي ان تتم احالة المشاريع عن طريق المنافسة بين المتقدمين على اساس السعر والمدة والايفاء بالالتزامات السابقة لكن وبعد المباشرة بالعمل تجري عمليات حذف واستحداث فقرات اضافية تؤدي الى منح مدد اضافية بحيث تجعل من كلفة المشروع ومدة تنفيذه اعلى من كل العطاءات المقدمة وهذا يلحق غبنا بالنسبة للمقاولين الاخرين لسببين اولهما ان مستندات المقاولة من خرائط وجداول كميات ومواصفات فنية لم تعد بشكل كامل وواضح بحيث تعطي فرصا متساوية لقراءتها من جميع المتقدمين وثانيهما ان الفقرات الخاسرة تقدم بدلها فقرات تؤدي نفس الوظيفة وبأسعار مرتفعة وان تستحدث فقرات بأسعار مرتفعة ليست ضرورية وفي كلتا الحالتين هما ابواب مفتوحة لممارسة الفساد الاداري والمالي.

اما مدير مركز انماء للبحوث والدراسات صلاح البدري فقد اوضح قائلاً : ان هذا بالتأكيد هو جزء من حالة الفساد الاداري والمالي المنتشر في العراق نتيجة سوء التخطيط الذي تفتقر له كل المؤسسات الحكومية حيث لا توجد لدى الحكومة المحلية خطط واسس صحيحة للتخطيط والتطوير لذا نلاحظ ان الاموال والتخصيصات موجودة لكنها ترجع في نهاية كل سنة. وأضاف ان فتح باب في تمديد العقود والإعفاء من الغرامات التأخيرية هو باب واسع من ابواب الفساد لانه يفتح الطريق لمساومة الشركات او المقاولين لأخذ الرشاوي منهم في مقابل تمديد العقود والإعفاء من الغرامات التأخيرية على حساب المصلحة العامة ونحتاج الى خطة للقضاء على هذه الآفة التي استشرت في المحافظة المتمثلة بزيادة الكلف والمدد الاضافية التي اضرت كثيرا بالاعمار ونحتاج الى تدريب اعضاء الحكومة المحلية وبعض دوائر الدولة من اجل تطوير قابليتهم الفنية والتخطيطية من اجل بناء المحافظة واعمارها .

واشار الدكتور عامر المعموري الى ان هناك اكثر من جانب من الفساد الاداري والمالي ومنها ظاهرة المدد الاضافية وهناك فساد سياسي ومالي لغرض التغطية على المشاريع المنفذة والعديد منها متلكئ من حيث الكفاءة وعدم الدقة في التنفيذ والتخطيط ما اثر كثيرا على نوعية المشاريع لان هناك شركات ومقاولين غير مؤهلين للقيام بتنفيذ المشاريع وحاصلين على العديد من المشاريع والنتيجة ان اغلبها تتلكأ . وبين الصحفي عماد الطيب ان من الامور التي تعصف بثقة المواطن تجاه المشاريع تتمثل بمشاكل لا حصر لها مع الشركات التي تنفذ مشاريع البناء والاعمار ومنها سوء التنفيذ في اغلب المشاريع، فضلا عن التلكؤ الكبير او ترك مشاريع في منتصف طريق التنفيذ وقد وجدت الشركات دروبا اخرى لنهب الاموال المتفق عليها وفق بنود واتفاقيات لاحراج الحكومة المحلية ما يفرض اتخاذ اجراءات رادعة شديدة بحق تلك الشركات واحالتها الى النزاهة.

وقال المواطن حسين محمد ان تمديد مدد العقود الحكومية كان واحدا من اهم أسباب عدم ظهور انجازات واضحة للخدمات الحكومية خلال الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣ برغم المبالغ الكبيرة التي انفقت فهناك اعداد كبيرة من المشاريع متأخرة عن مواعيد انجازها بمدد كبيرة تصل أحيانا الى ثلاث سنوات بل تجد احيانا بان الجهة الحكومية قد تمدد العقد أضعاف المدة المتفق عليها برغم ان العقد استراتيجي وقد ابرم بأكثر من سعره الحقيقي لتنفيذه خلال مدة قصيرة .

إغلاق صيدليات وضبط أدوية محظورة في واسط

□ واسط / المدى

أعلنت دائرة صحة واسط، أمس عن إغلاق ١٤ صيدلية مخالفة لشروط المهنة، مشيرة إلى أنه تم ضبط كميات كبيرة من الأدوية المنتهية الصلاحية وأخرى محظورة.

وقال مدير قسم التفتيش والشكاوى في الدائرة الدكتور وميض رشيد خزعل إن "مفارز التفتيش الصحي نفذت جولات مفاجئة على عدد من الصيدليات في عموم المحافظة ، أقفلت خلالها ١٤ صيدلية مخالفة للشروط العامة"، مبيناً أنها "بواقع تسع صيدليات في قضاء الحي وخمس أخرى في قضاء الصويرة".

وأضاف خزعل أن "تلك المفارز صادرت كميات كبيرة من الأدوية المنتهية الصلاحية وأخرى محظورة كونها تصنف ضمن الأدوية المخدرة بقيمة الملايين من الدنانير، تمهيداً لإتلافها".

ولفت خزعل إلى أن "القسم الأكبر من تلك الصيدليات غير مرخص، فهي لا تحمل إجازة تسجيل كما أن أصحابها غير متخصصين في هذا المجال، الأمر الذي يستوجب محاسبتهم طبقاً لشروط وزارة الصحة".

يذكر أن فرق التفتيش الصحي تقوم بزيارات مفاجئة تشمل جميع الصيدليات والعيادات الطبية الخاصة والمختبرات في عموم المحافظات للتأكد من صحة عملها وعدم مخالفتها للشرط المحددة من قبل وزارة الصحة، كما تقوم بجولات مماثلة تشمل جميع المؤسسات الصحية الحكومية.